حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

منهج القياس على ما خالف المطرد من القراءات القرآنية محمد الخضر، وعبد العال سالم، وأحمد الأنصاري نموذجا

أسماء محمد رفعت عبد الحكيم مراد *

أستاذ النحو والصرف المساعد- قسم اللغة العربية - كلية الآداب- جامعة الطائف

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان مسألة من مسائل أصول النحو الشائكة، وهي وصف ما جاء من ألفاظ وتراكيب خالفت المطرد من القراءات القرآنية، وقد أثيرت هذه المسألة وكثُر الكلام فيها لدى الدارسين المعاصرين، ولكن ظاهر طرح هؤلاء المعاصرين كان في جملته مخالِفًا لطرح النحويين وأصولهم التي بنوا القواعد عليها. فمَن تأمَّل تراث النحويين من متقدِّمين ومتأخرين يجد أن وصفَهم بعض التراكيب التي جاءت في القراءات القرآنية بمخالفة المطرد أمرٌ شائع، والبصريون والكوفيون في هذا سواء. لكن هذا الطرح لم يحظ بقبول كبير لدى أكثر الدارسين المعاصرين، ممَّا أحدث فجوة بين الطرح التراثي لهذه المسألة وطرح المعاصرين لها، ولذا كانت ضرورة الوقوف على أبعاد هذه المسألة والأصول الحاكمة لها بين الطرح التراثي والطرح المعاصر عند ثلاث أطروحات معاصرة لهذه المسألة، وهي أطروحة الأستاذ محمد الخضر حسين، وأطروحة الدكتور عبد العال سالم مكرم، وأطروحة الدكتور أحمد مكي الأنصاري.

فكانت غاية البحث بيان طريقة طرح كلٍّ واحد منهم، من حيث المنهج، والأدلة التي بنى عليها، ومَنازِع قوله، ثم مناقشة كل هذا وفق القواعد والأصول التي بيَّنها النحويون في كتب أصول النحو و مما نثر من قواعد؛ لبيان وجه إنكار المعاصرين لطرح النحويين، ومدى قوته أو ضعفه في ضوء الأدلة والبراهين. و ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: منهج محمد الخضر حسين في القياس على ما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب. **المبحث الثاني:** منهج عبد العال سالم مكرم في القياس على ما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب. **المبحث الثالث:** منهج أحمد مكي الأنصاري في القياس على ما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب. ويتوزع كلُّ مبحث على مطلبين؛ المطلب الأول عرض منهج الشخصية في تناول مسألة البحث ونظرته إليها، والمطلب الثاني، تناول تحليلًا للمنهج ومناقشته.

الكلمات المفتاحية:القياس،الشذوذ،القراءات القرآنية،الخضر،مكرم، مكي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

مقدمة:

إن معرفة أصول النحو و مباحثه من أحقُّ ما يصرف إليه الاعتناء، ففيه ضبط معاقده ومفاصله. ومن أهم المباحث الأصولية وأعمقها مبحث الاحتجاج بالقرآن بقراءاته. وقد اعتنى الدارسون المعاصرون بهذا المبحث، خاصة في قضية القياس و منهج تطبيقه. لكن المتأمِّل لهذا المبحث في التراث النحوي يجد أن ثمة فرقًا بين طرح النحويين وطرْح المعاصرين، و في صدارتهم ثلاثةٌ دارسين من أعلام المحدَثِين الذين اعتنوا بهذا المبحث، وأفردوه بالكلام، وهم الأستاذ محمد الخضر حسين، والدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري، ولهذا اتجه البحث إلى دراسة نهجهم في قضية القياس على ما خالف المطرد من القراءات القرآنية و خصائصه و سماته.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

ترجع أهمية هذا الموضوع إلى الأسباب الآتية:

١-أهمية المسائل الأصولية كما سبق بيانه.

٢-دقة مبحث الاحتجاج بالقرآن وقراءاته وتشعُّب الكلام فيه.

٣-تباين طرْح المحدثين ومنهجهم في هذه المسألة وطرْح النحاة لها.

٤-أهمية بيان هذه القضية عند هؤلاء الثلاثة؛ لأنهم أكثرُ مَن استوعب الكلام فيها وأطال، وبيَّنوا الأصول والأسس التي بنوا عليها مخالفتهم طرْحَ النحويين لهذه القضية، وإن كان غيرهم- كعباس حسن ومهدي المخزومي وسعيد الأفغاني قد تعرَّض لهذه المسألة؛ لكن ليس مثلهم من جهة العناية بالمسألة وإفرادها بالتصنيف، وذِكر الأصول التي بنوا عليها موقفهم، وبيان الأدلة التي اعتمدوا عليها في مقابل وجهة النحويين، ولهذا كان اختيار دراسة هذه القضية عندهم دون غيرهم.

و كان مما عضد البحث إفادة عدد من الدراسات السابقة، لعل أهمها:

١-جهود محمد الخضر حسين اللغوية؛ دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث[١].

أفرد الباحث في هذه الرسالة موضعًا للكلام عن القياس وأنواعه، ورأي محمد الخضر حسين فيه، وقد تعرَّض في كلامه عن القياس إلى القياس على ما وُصِف بالشذوذ من آيات القرآن.

٢-السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم[٢].

درس البحث الأدلة السماعية عند الدكتور مكرم؛ من القرآن الكريم بقراءاته، والحديث، وكلام العرب شعرًا ونثرًا. و برز فيه الاستعانة بالقراءات القرآنية دليلا مؤيِّدا وشاهدا قويا لما يراه من آراء صوتية أو صرفية أو نحوية، ولا يُفرِّق في ذلك بين المتواتر والشاذ[٣].

٣- قراءة في كتاب (نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري[٤].

حيث ارتكز البحث على مناقشة فكرة النحو القرآني التي نهض لترديدها والدفاع عنها الدكتور الأنصاري. فتكلم عن نشأة هذه النظرية وتطورها، ولبِّ النظرية ومكوناتها، والنماذج التطبيقية التي أوردها الأنصاري لتصحيح النحو بالقراءات.

٤-ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري[٥].

أقام الباحث كتابه على بيان بعض الاستدراكات والتعقبات على ما قرَّره الدكتور الأنصاري في كتابه عن الفراء، وكان ممَّا انتقده فيه نسبته الفراء إلى الطعن في القراءات وموافقة البصريين في عدم اعتماده على ما جاء فيها، دون تطريقه و بيان موقفه من القياس على ما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب.

خطة البحث:

جاء بحثي هذا في ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد بين مقدمة وخاتمة، أمَّا المقدمة فبيَّنتُ فيها أسباب اختيار البحث وأهميته وتقسيماته. وأما المباحث فقد جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: منهج الأستاذ محمد الخضر حسين في القياس على ما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب. وفيه مطلبان؛ المطلب الأول:عرض المنهج، والمطلب الثاني: تحليل المنهج ومناقشته.

المبحث الثاني: منهج الدكتور عبد العال سالم مكرم في القياس على ما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب، وفيه مطلبان؛ المطلب الأول:عرض المنهج، والمطلب الثاني: تحليل المنهج ومناقشته.

المبحث الثالث: منهج الدكتور أحمد مكي الأنصاري في القياس على ما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب، وفيه مطلبان؛ المطلب الأول:عرض المنهج، والمطلب الثاني: تحليل المنهج ومناقشته.

وأمَّا **الخاتمة** فشملت أهم نتائج البحث، ثم مصادره ومراجعه.

التمهيد:

إن لفظة الشذوذ لفظة شاعت في الدرس النحوي إلى جانب غيرها من الألفاظ الشبيهة بها. والشذوذ لغةً: الخروج عن الجمهور، يُقال: شذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذًا: إذا انفرد عن الجمهور وندَر [٦]، وكذلك الندور بمعنى الشذوذ في اللغة، يقال: نَدَرَ الشيءُ: سَقَطَ وشذَّ [٧].وأمَّا الشذوذ اصطلاحًا، فهو عكس الاطراد الذي هو التتابُع والاستمرار، فالشذوذ مع الاطراد على أربعة أضرب [٨]؛ أولها: مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعيد. والثاني: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحوُ الماضي من: يَذَر ويَدَع، والثالث: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر، والرابع: الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، و مسك مدووف.

أما **القياس على الشاذّ بين القدماء والمحدثين فيشمل** ظاهرة الشذوذ والخروج عمَّا هو شائع، و هي ظاهرةٌ عامَّة لا تخلو منها لغة من اللغات، ولهذا كان على نحاة العرب الأوائل حين قصدوا إلى تقنين أوضاع اللغة أن يضعوا منهجًا للتعامُل مع هذه الظاهرة بما يتوافق مع قواعد التقنين، ودون أن يكون لهم تصرُّفٌ في هذا الشاذ؛ إذ صناعة النحو قائمة على متابعة العرب في كلامها.

ولعل من أبرز قواعد التقنين وأصول بناء الصنائع أن القواعد الكلية لا تُبنَى إلَّا على الكثير الشائع المطرد دون الشاذ والقليل والنادر، هكذا تجد «قول العلماء على طبقاتهم: (النادر لا حُكم له)، هكذا تَجِد الفقيهَ، والمُتكلِّمَ، والنحويَّ، والفلسفيَّ، فما سِرُّ هذا؟ وما عِلمُه وعِلَّتُه؟ ولِمَ إذا ندَر خَلَا من الحُكم؟»[٩]. وقد رأينا نصوص النحاة تؤيِّد هذا التقرير من لدن سيبويه إلى النحاة المتأخِّرين[١٠]. ولمَّا كان النحو المنقول إلينا هو نحو البصريين، اتفق النحاة على أن البصريين أصحُّ قياسًا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، بخلاف الكوفيين؛ فإنهم يقيسون على الشاذ، ويجعلونه أصلًا كالمطرد الشائع[١١].

لكنَّ الدراسات الحديثة أثبتت أن القول بأن الكوفيين يقيسون على الشاذ مطلقًا قولٌ ينقصه الدِّقة والتحرير، وأثبتت أن الكوفيين يعملون بقاعدة البصريين من عدم القياس على الشاذ في الجملة وإن كانت هذه السمة من القياس على الشاذ موجودة عندهم –أيضًا- بخلاف البصريين الذين لا يقيسون على الشاذ مطلقًا[١٢].

وقد ذكر الدكتور أحمد مختار عمر أنه قد اتضح له بعد طول بحث واستقصاء أن النحويين بصريهم وكوفيهم لا يختلف موقفهم من القراءات القرآنية؛ من أنهم يقيسونها بمقاييسهم، إلى درجة أنهم كانوا يخطئون القراءات، سواء أكانت متواترة أم غير متواترة[١٣].فما المنهج القياس على ما خالف المطرد من القراءات القرآنية عند كل من:

أولًا- محمد الخضر حسين[١٤]

ثانيًا-التعريف بعبد العال سالم مكرم[١٥]

ثالثًا-التعريف أحمد مكي الأنصاري[١٦]

المبحث الأوَّل: منهج محمد الخضر حسين في القياس على ما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب

المطلب الأول- عرْضُ المنهج

تعرَّض الأستاذ محمد الخضر إلى هذه المسألة في بحثه الذي أفرده للكلام عن القياس في النحو العربي، عند مَعرِض كلامه عن القياس الأصلي وما يقاس عليه، وقد قرَّر أن أفضل ما يُحتجُّ به على الإطلاق في تقرير أصول اللغة، هو القرآن الكريم، وقد استدلَّ على هذا بأمرَين:

الأوَّل: أن القرآن نزَل بلسان عربي مبين، فلا يَمتري أحدٌ في عربيته، بخلاف بعض كلام العرب الذي يَحتَجُّ به النحاة، فإنه قد يَدخُله بعض الريبة، مِثل الشعر المجهول، ولهذا أورد كلامًا للرازي [١٧] في «تفسيره» يؤيِّد كلامه، وهو قوله: «إذا جوَّزنا إثبات اللغة بشعرٍ مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى. وكثيرًا ما نرى النحويين متحيِّرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول، فرحوا به، وأنا شديد التعجُّب منهم، فإنهم إذا جعَلوا ورود ذلك البيت المجهول على وَفقه دليلًا على صحته، فلأنْ يجعلوا ورود القرآن دليلًا على صحته كان أولى» [١٨].

وقد أراد الأستاذ أن يُقوِّي ما ذهَب إليه، فراح يعضد كلامَ الرازي بكلامٍ لابن حَزْم[١٩]، وهو قوله في كتابه «الفِصَل»: «ولا عجب أعجب ممَّن إن وجد لامرئ القيس، أو لزُهير، أو لجَرير، أو الحُطيئة، أو الطِّرِمَّاح، أو لأعرابي أسديٍّ أو سُلميٍّ أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظًا في شعر أو نثر، جعَله في اللغة، وقطَع به، ولم يَعترِض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلِها كلامًا، لم يَلتفِت إليه، ولا جعَله حُجَّة، وجعَل يَصرفه عن وجهه، ويُحرِّفه عن مَوضِعه، ويَتحيَّل في إحالته عمَّا أوقعه الله عليه»[٢٠].

الأمر الثاني: أن القرآن في الفصاحة والبيان قد بلَغ إلى الغاية، وليس سائر كلام العرب غيره على هذه المرتبة.

فمن هذين الأمرَين يَخلُص الأستاذ إلى أن ما ورد في القرآن فيُقاس عليه، سواءٌ أوَافَق الاستعمال الجاري المطرد في كلام العرب الذي وصَل إلينا أم لا، بل يقاس عليه مطلقًا، ولا يُخرَج عن ظاهره بالتأويل والتمحُّل، كصنع بعض النحاة؛ لِيوافق أراءهم النحوية، فمكانة القرآن المتناهية في الفصاحة والبيان تقضي الاحتجاج به في كل حال. وقد مثَّل الأستاذ لِما ذهَب إليه بما ورَد في القرآن الكريم في قراءة متواترة، وهي قراءة: (قتلُ أولادَهم شركائهم)[٢١]بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، وقد حكَم عليها جماعة من النحويين بالشذوذ وعدم القياس[٢٢]، فأبَى الأستاذ هذا الحكم، وقرَّر أن الحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول، ولا نُحمِّل الآية مالا تطيقه بلاغتها من التعسُّف في التقدير، بل نُبقيها على ظاهرها، ولا نُسلِّم أن الفصل في مثل هذا مخالفٌ للفصاحة. ويُنبِّه على أن هذا لا يُرجَع إلى الأذواق، بحيث ينفر الذوق صورة المعنى الذي يفصل بين

المضاف والمضاف إليه، وقد دلَّل الأستاذ على ذلك باللغة الألمانية فإنهم يفصلون بين أداة التعريف والمعرَّف بجُمل كثيرة، ويفصلون كذلك بين علامة الاستقبال والفعل بجُمل متعددة، ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرَّف، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض، أو علامة استقبال الفعل بالفعل، لا يقلُّ في شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف إليه.

وإنما المعوَّل عليه في ذلك ما يجري به الاستعمال، وتثبت به الرواية، فما ثبَت في الكلام الفصيح، فلا يكدر من مشرب فصاحته وبلاغته شيءٌ [٢٣]. لكنه في نهاية هذا التقرير يورد كلامًا لأبي إسحاق الشاطبي من كتابه «المقاصد الشافية» فيه مخالفةٌ لكلامه، وتوجيهٌ لِعدم قياس النحويين على بعض ما جاء في القرآن ووصفه بالشذوذ والندرة، فقال: «حاول بعضهم الاعتذار عمَّن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف مذهبهم النحوي: هذا غير مقيس، أو موقوف على السماع، فقال: «إن النحاة لما استقرؤوا كلام العرب، وجدوه على قسمين: قسم اشتهر استعماله، وكثرت نظائره، فجعلوه قياسًا مطردًا، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس؛ لقلته وكثرة ما يخالفه، فوصفوه بالشذوذ، ووقفوه على السماع، لا لأنه غير فصيح، بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه»[٢٤]. وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح، كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يقاس عليه، أوهى من بيت العنكبوت. وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب، زيادة في أساليب القول، وفتح طُرق يزداد بها بيان اللغة سعةً على سعته» [٢٥]. فقد وصَف الأستاذ ما قاله الشاطبي بالوهن؛ لأنه قد أقرَّ بأن هذا المخالِف لمذاهب النحاة عربي فصيح، فكيف بعد ذلك يقال: إنه لا يقاس عليه؟!

المطلب الثاني: تحليل المنهج ومناقشته

اعتمد الأستاذ الخضر حسين في منهجه على ركيزتين، الأُولى أن القرآن كلام عربي لا شكَّ في عربيته، ولا شكَّ في ثبوته، والركيزة الثانية أنه بلَغ الغاية في الفصاحة والبيان. وهاتان الركيزتان لا يُنازع فيهما، إذِ القرآن ثبَت بالتواتر بقراءاته، وعلى هذا أجمع المسلمون، وكذلك كونه عربيًّا قد بلَغ الغاية في البيان، وهذا بإقرار العرب الذين نزَل عليهم القرآن؛ لأنهم أهل الفصاحة والبيان، وقد تحداهم القرآن أن يأتوا بسورة من مثله، فلم يستطيعوا ، وهم أهل العربية وسدنتها، فلم يُمارِ أحدٌ في هذا، وهذا الوجه هو أقوى الأوجُه في إثبات إعجاز القرآن وكمال بيانه وفصاحته، إذْ أهل اللغة أنفسهم أقرُّوا بهذا، وعجزوا عن مضاهاة اليسير منه[٢٦]، فقد «أفحم الفصحاء وأعجز البلغاء أن يأتوا بمثله»[٢٧]. وهذا ما لم يَتيسَّر لغير القرآن من كلام العرب، فقد تكلَّم العرب أنفسهم في الكلام الصادر عنهم؛ من جهة عدم توفية المعنى على وجهه، مِثل ما أُخِذ على حسان بن ثابت في قوله [٢٨]:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بالضُحا وَأسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَمَا

فاستعمل جمع تكسيرالقلة في موضع مدح، حقه استعمال جمع من جموع الكثرة، فقِيل له: لقد قلَّلتَ جفانك وسيوفك[٢٩]. وكذلك فإن بعض أشعار العرب مجهولة القائل، ولهذا كان بعض النحويين يَرُدُّ الاستشهاد بمِثل هذه الأشعار، فالتحقيق هو قبول الاحتجاج بهذه الأشعار مادام راويها ثقة [٣٠]، لكن لم يَحصُل مِثل هذا النزاع حول النص القرآني.

وبناء على ما سبق، فقد ثبَت أن هاتين الركيزتين اللتين قرَّرهما الأستاذ صحيحتان في الأمر نفسه، لا نزاع حولهما بين النحاة. و هما:

الأوَّل: أن كون القرآن في أعلى مراتب البيان غير مؤثر في كونه يقاس عليه أو لا؛ لأن معيار كون الأمر مقيسًا أو غير مقيس في صناعة النحو، هو كون الظاهرة اللغوية مطردة كثيرة؛ حتى يَصِحَّ أن يقال إن هذا معهود كلام العرب في هذه الظاهرة، فيصحُّ أن نقول إننا تابعنا العرب في كلامها، بخلاف الأمر الشاذّ أو النادر؛ لِأن الاحتمالَ يدخله، وإذا دخَل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال، وهي قاعدة يُعوِّل عليها النحاة في تقرير القواعد[٣١]، فلا

نستطيع أن نقطع بمراد العرب فيه، ولهذا استقرَّ عندَ النحويين أن الشاذَّ لا يقاس عليه، وهذا أصلٌ بصري[٣٢]، ويعتمده الكوفيون كذلك خلافًا لما هو شائع عنهم، كما سبق ذِكره في التمهيد[٣٣]. وأمَّا مرتبة البيان فلا نظر للنحوي فيها من جهة صناعته؛ لأن ذروة سنام البيان هي مراعاة حال المخاطب، وهذا هو الذي يَفرق بين كلام وآخر في مرتبة البلاغة [٣٤]، والقرآن من هذه الجهة في أعلى الدرجات. ولا يجوز غير ذلك فيه.

الثاني: أن المقصود من الكلام هو الإفهام [٣٥]، فهذا الغرض إذا تحقَّق، فقد أدت اللغةُ المقصودَ منها، والإفهام بالكلام لا يكون إلا بما هو معروف متداوَلٌ شائع بين أصحاب اللغة؛ لأنه لو جاء أحدٌ منهم، وتكلَّم بكلام لا يعرفه إلا القليلون، فلن يحصل به الإفهام، لكن يحصل بهذا الذائع الشائع بينهم، وهو الكثير، وهو ما بنَى عليه النحاة، فظهر أن بناء النحاة القواعد على الكثير الشائع دون الشاذِّ النادر، كان منهم مراعاةً للغرض من اللغة وتحقيقًا لوظيفتها.

الثالث: أن غير القرآن -وإن كان القرآن في أعلى درجات الفصاحة-من كلام العرب فصيح في الجملة لاسيما الذي تداوله النحاة وبنوا عليه القواعد، إذ أخذوه بعد وضع شروطٍ للتأكد من ثبوته وفصاحته، ولهذا أنزل الله القرآن على نمط هذا الكلام العربي، فلم يخرج عن كونه كلامًا عربيًّا على نمط كلام العرب في المعاني والأساليب في الجملة؛ حتى يصح تكليف العرب بما يفهمون[٣٦]، فظهر أن مكانة القرآن غير مانعة من المقارنة بينه وبين غيره من جهة الكثرة والقلة، وبها يتحقَّق الغرض من صناعة النحو.

وبهذا يكون منهج الخضر حسين في القياس على ما جاء في القرآن شاذًّا قائمًا على ثلاثة أصول، هي:

١-الاتفاق على كون القرآن عربيًّا لا شكَّ في عربيته.

٢-أنه في أعلى درجات البيان والبلاغة.

٣-أن في القياس على ذلك مصلحة للغة وتكثيرًا من أساليبها الفصيحة. والأصلان الأولان لا يلزم منهما -كما سبق بيانه-القياس على هذا الشاذ، وإن كان الأصل الثالث وجيهًا في إثبات هذا.

المبحث الثاني: منهج عبد العال سالم مكرم فيما جاء في القراءات شاذًّا مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب

المطلب الأول -عَرْضُ المنهج

الدكتور عبد العال سالم مكرم من الدارسين المعاصرين الذين لهم عناية بالدراسات اللغوية والنحوية المتعلّقة بالنصِّ القرآني، تزيد على ست دراسات، أفرد اثنتين منها لأثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية، وهما: «أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية»، و«القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية». وهاتان الدراستان اللتان سيُعوَّلُ عليهما في استقاء مادة هذا المطلب؛ فقد تعرَّض الدكتور مكرم فيهما لقضية بحثي هذا.

يقرِّر الدكتور مكرم أمرًا مهمًّا في بداءة الكلام عن أثر القراءات في الدراسات النحوية، وهو أن القراءات القرآنية «شغلت أذهان النحاة منذ نشأة النحو؛ ذلك لأن النحاة الأوَل الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قُرَّاء، كأبي عمرو بن العلاء... والخليل»[٣٧]. و سنحتاج إلى هذا التقرير عند مناقشة اعتراضه على بعض النحويين في عدم قياسهم على ما جاء في القرآن شاذًّا. بقوله: «ولمَّا استقرَّت قواعد النحو مسجلة في «الكتاب»، وظهرت المدرسة البصرية، ثُمَّ الكوفية، اتجه النحاة إلى القراءات، آخذين منها ما يؤيِّد وجهة نظرهم، ورافضين ما لم يقبله القياس، أو يتفق مع الأصول من جهة نظرهم»[٣٨].

فالبصريون فيما يَرَى الدكتور كانوا لا يحتجون بالقراءات إلَّا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويجرى على مقاييسهم، بخلاف الكوفيين؛ فكانوا لا يتحفظون في مجال القراءات كما يتحفظ البصريون؛ لأن الكوفيين يرون أن القراءات سندها الرواية، وهي من هذه الجهة أقوى من الشعر؛ لأن شِعار رواة القراءات الدقة والضبط والإتقان، ولهذا بنوا عليها القواعد بغض النظر عن موافقة المقاييس أم لا؛ لأنها في ذاتها يجب أن تُشتق منها المقاييس وتُستمد الأصول(٣٩).

والدكتور مكرم يؤيِّد منهج الكوفيين، ويصفه بالأسلم والأصح؛ معلِّلًا ذلك بأن التعويل على القراءات القرآنية يُثري اللغة، ويجعلها غنية بالأساليب الفصيحة، فلا تحتاج إلى تعريب أو دخيل، وقد أيَّد كلامه هذا بكلام ابن حزم(٤٠) الذي نقله الأستاذ الخضر حسين، ونقلتُه عنه في المطلب الأوَّل من المبحث الأوَّل. بعد ذلك أخذ الدكتور مكرم يَعرِض لمسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، كان متكأ الكوفيين في إجازتها على القراءات القرآنية، ومن ذلك قولهم بجواز وقوع الفعل الماضي حالًا، واحتجوا بقوله تعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء:٩٠]، ولكن جرى البصريون على منهجهم من تأويلها؛ لأنها مخالِفة للمقاييس(٤١)، وغيرها من المسائل التي عرَض لها(٤٢). فالمقاييس النحوية في وجهة نظر الدكتور مكرم أثَّرت في عقلية النحاة، وجعلتهم يَهجُمون على نقد القراءات، وكأنهم جعلوا هذه المقاييس هي الميزان الذي تُحاكم إليه لُغات العرب، وهذا تحكُّمٌ منهم لا سند له(٤٣).

ولهذا لم يَرْض عن تأويل ابن مالك قراءة بعض السَّلف: (ألم نشرحَ لك صدرَك) (٤٤) بنصب الفعل بـ«لم». ويُقرِّر الدكتور في الموضع نفسه المراد بالقياس، وهو إلحاق الفرع بالأصل بجامع؛ ولهذا جعل الدكتور منهج البصرة- ذلك المنهج القائم على القياس والعقل والمنطق وتجنُّب الرواية، وتحكيم مسائل النحو إلى ذلك- هو السبب في إبعادهم القراءات عن مجال الدراسة النحوية، وهُم بذلك حرموا النحو من مصدر كبير، كان من الممكن أن تُبنى في ضوئه القواعد، وتُحرَّر الأصول، ثُمَّ أيد كلامه بنقلٍ عن السيوطي(٤٥)، وهو قوله: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللَّحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية»(٤٦).

ثُمَّ يعود الدكتور مرةً أخرى وينبِّه على أصله الذي تبنَّاه، وهو الذي خالفه البصريون بسبب اعتمادهم على المقاييس التي وضعوها، فقال: «كثير من المسائل النحوية كان من الممكن أن تقوم على القرآن وحدَه؛ لأن وجه الاستشهاد بها واضح لا يحتاج إلى جدل ومناقشة، ولكن البصريين لم يَنسوا أقيستهم إزاءها، فتركوا الاستدلال بها اعتمادًا على هذه المقاييس، وكان الأحرى بهم أن يُحطِّموا هذه المقاييس ليأخذوا بالقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه»(٤٧).

ويُقرِّر الدكتور أن حال الكوفيين لم تكن كحال البصريين، فالكوفيون كما يرى الدكتور لم يكونوا رجال فلسفة ومنطق يَفرضون أقيستهما على اللغة كما كان يفعل البصريون، ولهذا استشهدوا بالقرآن؛ لأنه جاء على أفصح اللغات، فقبلوا القراءات وبَنوا عليها القواعد، ولهذا قبلوا كل ما جاء من القرآن مؤثرين في أحايين كثيرة عدم التأويل والتخريج والأخذ بظواهر الآيات، على خلاف ما كان عليه أهل البصرة من النحاة(٤٨). ولكنه يعود ويُنبِّه على أن الكوفيين لم يَسلموا من أمر هذه المقاييس وتحكيم آيات القرآن إليها، وبذلك يعيب الدكتور على البصريين والكوفيين هذا المنحى في التعامل مع آي القرآن(٤٩).

ويخلص الدكتور -بعد تقريره أن النحاة قد قصَّروا في الإفادة من القرآن فيما قرَّروه من قواعد- إلى أننا يُمكِننا استرجاع مكانة القرآن والاستفادة منه في دراساتنا النحوية، وذلك عن طريق الاعتماد الكامل على القرآن في تقرير القواعد النحوية، سواء أكانت معه شواهد أخرى تدعم ما يَتم تقريره من قواعد أم لم تكن، وسواء أكانت هذه القواعد التي استقيناها من القرآن، تتفق مع أصول النحاة أو لا تتفق، ووسَم هذا بالنحو القرآني(٥٠).

وقد أيَّد الدكتور هذا الذي قاله بموازنةٍ بين القرآن والشعر، وأثبت أن الشعر دون القرآن من جهة الثقة به؛ لأن الشعر قد وقع فيه التصحيف والاضطراب في روايته وجهالة عدد من أبياته، ووجود المنحول منه المكذوب، وكلُّ هذا قد خلا منه النصُّ القرآني(٥١)، وكذلك النص النبوي دُون القرآن من جهة الضبط والتحرِّي؛ فإنه وإن كان يُقِرُّ بأن رواة الحديث قد اعتنوا بضبط ألفاظه من جهة عدم الزيادة أو النقصان، إلَّا أن إجازة جماعة من العلماء الرواية بالمعنى فيه، تجعله لا يصل إلى درجة الثقة والضبط التي وصَل إليها القرآن؛ ولهذا قرَّر على إثر هذا أنه ينبغي أن يُقاس على كلِّ ما ورَد في القرآن وقراءاته(٥٢).

المطلب الثاني- تحليل المنهج ومناقشته

المتأمِّل ما سبق من كلام الدكتور عبد العال سالم مكرم يجد أنه يُدافِع عن القراءات ضد من لا يعدها في التقعيد من النحويين، وخصوصًا البصريين لمنهجهم الذي اعتمدوه كما قرَّره الدكتور، ولهذا يُمكِن أن تكون مناقشتي للدكتور في نقطتَين، يَرجع إليهما كلُّ كلامه:

الأولى: لماذا ضرورة الاعتماد على القراءة في التقعيد؟

الثانية: موقف البصريين من القراءات.

أمَّا عن النقطة الأولى، فقد قرَّرها الدكتور كما سبَق بيانه في المسألة الأولى، وبناها على أن القرآن هو أسلم نصٍّ وأفصحه، فهو لم يعتره الشكُّ أو التصحيف أو التغير بالنقل بالمعنى وما أشبه ذلك مِثل ما حدَث في الشعر والحديث النبوي، وأفصحه؛ لأن هذا محل اتفاق بين كلِّ العلماء، فـ«قد أجمَع الناس جميعًا أن اللغة إذا ورَدت في القرآن فهي أفصح ممَّا في غير القرآن، لا خِلاف في ذلك»(٥٣).

و ما ذكره الدكتور صحيح، لكن لا يؤخذ منه ما أراد تقريره، وهو أننا نبني على ما جاء في القرآن وإن خالف غيره من كلام العرب، بل لا ننظر ابتداءً في كلام العرب ما دُمنا قد وجدنا التركيب أو اللفظ في القرآن. والسبب في أن هذا الذي ذكَره ليس بوجيهٍ، أنه مخالِف لأمرَين مهمَّين، وهما: ما استقرَّت عليه العلوم في بناء القواعد والكُلِّيَّات، والثاني: منهج النحاة ومقاصدهم في تقعيد القواعد.

فالأمر الأول هو أن العلوم قد استقرَّت على أن قواعدها لا تُبنَى إلا على الكثير الشائع، فقواعد العلوم لا تُبنَى إلا بعد الاستقراء الذي يتوجَّه لأكثر الجزئيات التي يَنعقِد منها أمرٌ كُليٌّ، ومن المعلوم أن الأمر الكلي لا يَنعقِد إلا من الكثير الشائع المطرد(٥٤)، والأمر الآخر- وهو الذي كان يَنظُر إليه النحاة- هو أن هذه الكثرة هي التي يُناط بها الحُكم، وهو المراد من النحوي تقريره، والقليل أو النادر لا يقال في مباحث ضوابط تقنين العلوم أنه يُناط به الحُكم، لأنه يَدخُله الاحتمال، وتقرير الأمور الجزئية لا تتم مع الاحتمال –كما تقرَّر بيانه في المطلب الأول-، فكيف تُقرَّر القواعد الكلية العامة؟! ولهذا يُقرِّر النحاة في أثناء الحِجاج والاعتراض على مَن يَبنِي القواعد على القليل الشاذِّ أن القواعد إنما تَثبُت «باستقراء جزيئات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانونٌ كليٌّ، يغلب على الظن أن الحكم منوط به»(٥٥).

ولهذا نبَّه النحويون على هذا كثيرًا لئلَّا يَغفل عنه أحدٌ، فيضرُّ بقواعد العلوم وضوابط التقنين، كمَا تقدَّم بيانه في المطلب الأول، وقد نصَّ صراحة بعض النحويين على هذا الأمر، وحذَّر من الغفلة عنه، فذكَر «أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تَعلَم: أن القياس إذا اطرَد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذ منه، فلا يَطَّرِد في نظائره، وهذا يُستعمَل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدتَ حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ»(٥٦).

وبذلك يَظهَر أن النحاة لم يكونوا غافلين عن كون القرآن أفصحَ الكلام على الإطلاق وأسلمه، لكنَّ القواعد لا تُبنَى على مصدرٍ واحدٍ من مصادر الكلام العربي، بل يُستقرأ سائر أنواع الكلام من شعرٍ ونثر؛ حتى نستطيع أن نقرِّر دون تردُّد أن هذه القاعدة هي مهيع كلام العرب في هذا الحُكم، وقد تقدَّم بيان أن القرآن نفسه لم يَعد هذه الخصوصية من هذه الجهة، أعني اللغوية، ولهذا أُنزِل القرآن بلسان العرب.

وأما عن موقف البصريين من القراءات، فهو على جهتين، الجهة الأولى هي تخطئة القراءات ونسبتها إلى اللحن، وقد أورد الدكتور مكرم قول السيوطي السابق ذِكره: «إن قوما من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك»، وهذا القول صحيح من جهة عدم جواز نسبة ما ثبت قرآنًا إلى اللحن لعدم معرفة مَن نسبه إلى ذلك وجهًا له في العربية، لكن غيره قد عرَف ذلك، فليس مذهب البصريين حُجة على النحو والنحويين، فلسنا بمتعبدين بمذهب أهل البصرة، بل بما أيدته الشواهد والأدلة والأصول(٥٧). لكن ليس البصريون وحدَهم مَن عاب بعض القراءات، فقد كان للكوفيين كِفلٌ من هذا، ومن ذلك تخطئة الفرَّاء قراءةَ ابن عامر: (قتلُ أولادَهم شركائهم)(٥٨).

فإننا -وإن كنَّا نَرفُض أشد الرفض أن تُنسَب القراءات القرآنية إلى الخطأ واللحن- مع ذلك لا نقبل هذا الذي يريد الدكتور مكرم تقريره؛ من تقعيد القواعد على ما جاء في القراءات دُون النظر في غيرها من كلام العرب ولا اعتبار قواعد التقعيد وأصوله التي مرَّ سابقًا ذِكرُها، ولهذا «لمَّا رأى أهل التحقيق البناء على مثل هذه الأصول المحقَّقة الاستقرائية مطردًا عند الخليل وسيبويه، وغير مطرد عند الكوفيين -اعتمدوا على قياسهما، واعتمدوا على نقلهما وتحقيقهما»(٥٩). لهذا فإن ما عاب به الدكتور على أهل البصرة من كونهم أهل قياس يُحاكمون كلام العرب إلى أقيستهم، فكلام فيه نظرٌ شديد؛ لأن القياس ليس معناه هذا القياس المجرَّد عن السماع، بل معناه المقاييس الكلية المستقرأة من كلام العرب، فليست مقاييسهم بخارجة عن كلام العرب، ولا أجنبية عنه، ولهذا «اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياسًا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلٍّ مسموع، ولا يقيسون على الشاذ»(٦٠).

لكن ما ذكَره الدكتور من أن في القياس على ما جاء في القراءات تكثيرًا للأساليب الفصيحة، فلا تحتاج إلى تعريب أو دخيل، مقبولٌ من هذه الجهة. فالبصريون والكوفيون لم يقصِّروا في الإفادة من القرآن في تقعيد القواعد، لِما سبَق بيانه، لا سيما –كما ذكَر الدكتور نفسه- أن القراءات القرآنية كانت تشغل ذهن النحاة في مراحل النحو الأولى؛ فقد كان من النحاة الأوائل قرَّاء، كأبي عمرو بن العلاء والكسائي وغيرهما، فلم تكن غائبة عنهم، ويعلمون مكانتها الدينية واللغوية، إذ هم ناقلوها وأئمة العالمين بها! وبذلك يكون الدكتور مكرم قد أقام منهجه في القياس على ما جاء في القرآن شاذًّا على أصلين:

١-سلامة القرآن ممَّا اعترى كلام العرب من التصحيف والتحريف.

٢- القياس إثراءً للغة وإمداد لها بالفصيح المغني عن التعريب وغيره.

والأصل الأول كما سبق فيه نظرٌ، ولا يؤخذ منه جواز القياس، والأصل الثاني مقبول ناهض.

المبحث الثالث: منهج أحمد مكي الأنصاري فيما جاء في القراءات مخالفًا للمطرد الشائع من كلام العرب

المطلب الأول- عرض المنهج

تَعرَّض الدكتور الأنصاري إلى مسألتنا في أكثر من عملٍ له، في «الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين»، و«نظرية النحو القرآني؛ نشأتها وتطورها وتكوينها»، و«سيبويه في الميزان»، وهو يرى في هذه المسألة أن النحويين تعصبُّوا لمذاهبهم -وللقواعد التي وضعوها- ضد القراءات القرآنية؛ فوصفوها بأبشع الصفات، ورموها بالقبح والخطأ واللحن والشذوذ(٦١).وقد استدعى الدكتور قول أبي حيان الأندلسي: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممَّن خالفهم، فكم حُكم ثبَت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حُكم ثبَت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية»(٦٢)، وكذلك قول الرازي: «وكثيرًا أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجُّب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلًا على صحته، فلأنْ يجعلوا ورود القرآن به دليلًا على صحته كان أولى»(٦٣).

وأرجع الدكتور الأنصاري دفاعه هذا إلى أنه دفاع عن هيبة القرآن ومكانته، وأن الذين يعترضون عليه مقصِّرون في هذا، وكان الأولى بهم الدفاع عن القرآن لا النحو والنحويين، فهو بذلك قد جعل المسألة مسألة شرعية(٦٤).وقد نقَم الدكتور الأنصاري على النحويين أنهم غفلوا عن كون اللغة أوسع ممَّا بين أيديهم، وأنهم قد فاتهم فوائت كثيرة من اللغة في عصر التدوين، فاستقراؤهم ناقص، فلا يكون حُجة(٦٥)، وقد استدلَّ على ذلك بكلام أبي عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلَّا أقلُّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم عِلمٌ وشِعرٌ كثير»(٦٦).

فالدكتور يؤكّد بكلام أبي عمرو على أنه ليس كل كلام العرب قد وصَل إلينا، ولهذا يرى أن النحاة كان ينبغي عليهم عندما وجدوا أن بعض القراءات ظاهرها مخالِف للقواعد التي وضعوها أن يقولوا لعلها لغة لم تصل إلينا(٦٧)، إلَّا أن الأفضل أن لو اعتمدوا ما جاء من القراءات وإن لم تأت بها لغة؛ لأن القرآن هو الحجة، وعلى أساسه يكون تقعيد القواعد، وينبغي تصحيح القواعد وَفق ما جاء في القراءات(٦٨)، واستدلَّ على هذا بقول أحدهم: «وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة»(٦٩).

وقد أفرد الدكتور بحثًا عن هذه المسألة عندَ سيبويه، وهذا البحث امتدادٌ لفكرته التي اعتنى بها وتناولها بالبحث في أكثر من عمل له، وقد ابتدأ الدكتور بحثه هذا بالثناء على سيبويه وبيان مقامه العالي في هذه الصناعة، ولكنه يُنبِّه على أن هذا لا يعني تقديسه، فإن تقديس الأشخاص حرام شرعًا وقانونا ونحوًا وصرفًا(٧٠).

ويريد الدكتور الأنصاري من هذا التنبيه أن يَنطلِق إلى محاسبة سيبويه في تعامُله مع القراءات القرآنية، إذ يرى الدكتور أن سيبويه وضع القواعد النحوية في كفة، ووضع الآيات القرآنية في كفةٍ أخرى، ثم نظَر في الآيات القرآنية فما كان منها موافِقًا للقواعد البصرية تقبَّله، واستشهد به، أمَّا ما تعارض من الآيات مع القواعد النحوية البصرية، فإن استطاع أن يُخضعه للتأويل والتقدير لِيتفق مع القواعد البصرية، أوَّله، وأمَّا ما يأبى الخضوع للتأويل والتقدير، فإنه يرميها بالضعف والقبح والرداءة، لا لشيء إلَّا لأنها خالفت القواعد البصرية، وكأن القواعد النحوية مقدَّسة أكثر من الآيات القرآنية، ومخالفة سيبويه للقواعد عند الدكتور مخالفة ظاهرة ومخالفة خفية(٧١). وقد أورد الدكتور نماذج من رمي

سيبويه بعض القراءات بالضعف، منها[٧٢] (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)[٧٣] برفع (أحسن).

وبعد أن بيَّن الدكتور الأنصاري موقف النحاة وسيبويه من القراءات، وأن النحاة وسيبويه لم يقدروا القراءات حقَّ قدرها، أراد أن يَضَع منهجًا من وجهة نظره في كيفية التعامل مع القرآن فيما يتعلَّق بالصناعة النحوية، وقد أفرد لهذه المسألة بحثًا، وهو «نظرية النحو القرآني؛ نشأتها وتطورها وتكوينها»، وقد ابتدأ بحثه هذا بتقرير أن هذه النظرية ليست من بنيات أفكاره، ولا هو أول من دعا إليها، لكن الجدة عندَه تَكمُن في إخراجها من حيِّز الدعوى إلى حيِّز العمل والتنفيذ[٧٤].

وقد أورد الدكتور نقولًا عن بعض النحويين والمفسرين يُمهِّد بها إلى نظريته هذه، ومنها[٧٥] قول الفراء: «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[٧٦]. وقد بيَّن الدكتور أن نظرية النحوي القرآني الذي هو بصدد تقريرها تقوم على أساس التعارُض بين القاعدة النحوية والنص القرآني، وساعتها ينبغي تعديل القاعدة وَفق النص القرآني، وقرَّر الدكتور أن أس النظرية يَكمُن في جعل القرآن أساس استنباط القواعد، ثم بعد ذلك الشعر وسائر كلام العرب، ولو فعلنا ذلك لم يكن ثمة تعارض بين القرآن والقواعد، لكن النحاة لم يفعلوا ذلك، ولهذا حدَث التعارض بين القاعدة والنص القرآني، فالدكتور يريد أن يجعل القرآن هو المصدر الأول للتعقيد[٧٧].

المطلب الثاني- تحليل المنهج ومناقشته

أوَّل ما نقده الدكتور من موقف النحاة من القراءات هو إسرافهم في الإعراض عن القراءات وعدم الاعتماد عليها في التقعيد، لكنه حمَّل البصريين النصيب الأكبر من هذا، وأراد أن يؤيِّد وجهة نظره هذه بقول أبي حيان إننا لسنا متعبدين بنحاة البصرة، وكذلك جاء بكلام الرازي أن النحويين يَحفلون بالشعر أكثر من القرآن. وقد تقدَّم مناقشة أن النحويين بصريهم وكوفيهم إنما فعلوا ذلك متابعة لكلام العرب ولأن النحاة وهُم يقعِّدون القواعد كان في نظرهم أن هذه القواعد ستُحمَل عليها نصوص الشرع من الكتاب والسُّنة، وهي لا تُحمَل إلَّا على المطرد الشائع الكثير، ولأن هذا الذي فعلوه هو ما تقتضيه قواعد تقنين العلوم وضوابطه.

ثُمَّ إن كلام أبي حيان لا يؤخذ منه هذا الذي أراد الدكتور؛ لأن أبا حيان يريد من كلامه أن اختيارات البصريين ليست بلازمة التقليد، وهذا ممَّا لا خلاف فيه، فما زال العلماء يُخالِفون اختيارات البصريين من غير نكير من غيرهم في هذا، لكن كلامنا ليس في هذا إنما الكلام في أصول التقعيد لا المسائل الفرعية، لأن أبا حيان نفسه لا يُخالِف في مبدأ عدم القياس على الشاذ النادر، فهو في هذا على أصل البصريين، وقد ذكر هذا في غير موضع من كتبه، ومنها قوله: « القاعدة لا تثبت بمثال أو مثالين...، إنما يثبت هذا باستقراء جزيئات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلى يغلب على الظن أن الحكم منوط به»[٧٨].

ولا يقال إن هذا من أبي حيان فيما يتعلَّق بغير القرآن؛ فقد وصف بعض القراءات بالشذوذ والقلة[٧٩]، وما جاء عنه من الدفاع عن بعض القراءات وقياسه عليها، لوجود ما يؤيِّدها من كلام العرب والقياس، ولِرفضه وصفها باللحن والرداءة وما أشبه هذه العبارات[٨٠]، وهذا لا يُخالِف فيه أحدٌ ثبَت عنده أن هذه القراءات ثابتةٌ بالتواتر.

والأمر الثاني الذي اعتمد عليه الدكتور هو أنه جعل في عدم الاعتماد على القرآن في بناء القواعد إهدارًا لمكانة القرآن، وهو خلطٌ بين كون القرآن كتاب تشريع وكونه كلاما عربيا. وأمَّا ما قاله الدكتور من أن النحويين غفلوا عن أن اللغة أوسع ممَّا في أيديهم، وأنهم

قد فاتهم الكثير منها، واستدل على ذلك بقول أبي عمرو بن العلاء، وبنَى على ذلك أن استقراء النحاة استقراء ناقص، ولهذا فما جاء من القراءات فلا بد من اعتباره والقياس عليه.

فهذا الكلام فيه نظر؛ لأن الاستقراء الناقص معمول به في العلوم كما سبَق بيانه، ولا يُعترَض على ما بُنِي عليه من قواعد، لأنه ليس المطلوب في بناء القواعد أن يُتتبَّع كلام العرب قولًا قولًا حتى يؤتى على آخره. فواضع القاعدة يستند إلى الاستقراء الذي يُكسبه ظنًّا بقصد العرب لأنْ يكون الحكم قياسًا مطردًا»[٨١]. فكلام أبي عمرو بن العلاء لا يصح الاستدلال به؛ لأن الذي وصَل إلينا من كلام العرب هو كل ما وصل، ولا شأن للنحوي بما ضاع، إنما يَبنِي على المتاح أمامه، وليس من العلم في شيء أن نبني على أمر لا نعرفه ولا نستطيع أن نتبيَّن مقداره، وممَّا يجعلنا نتوقف في فَهم الدكتور لكلام أبي عمرو هو أن أبا عمرو نفسه كان يَحكُم على بعض القراءات بالشذوذ وعدم القياس[٨٢].

وأمَّا ما ذكره الدكتور من أنه ينبغي اعتبار ما جاء من القراءات لغة من لغات العرب، فهذه مصادرة- بغضِّ النظر عن أن مجيء ما جاء في القراءات وغير القراءات شاذًّا، لا يقاس عليه- لأنَّ إثبات كون الوارد لغةً من لغات العرب لا يكون هكذا بالتشهِّي، وإلَّا حكمنا على كل الوارد المخالف للمطرد بأنه لُغة، ولا قائل بهذا، فإن اللغة هي ما كان مختصًّا بقوم من العرب يتميزون به دُون غيرهم من الظواهر اللغوية، وهذا لا يكون إلا بالنقل عن أهل اللغة المشافهين للعرب، ومع أن النحويين قد نصوا على أن اللغات كلها حجة، إلا أنهم أجازوا التفضيل بينهما[٨٣]. أمَّا ما ذكره الدكتور عن سيبويه من وصْف بعض القراءات بالضعف والغلط، فنقرِّر أولًا أننا لا نرضى بأن توصف القراءات القرآنية بمثل هذه الألفاظ الموهمة للانتقاص، لكن الذي يُخالَف فيه الدكتور هو نسبة سيبويه إلى الانتقاص من القراءات بإطلاقه هذه الألفاظ عليه، وذلك من أوجُه، هي:

الأول: أن سيبويه لا يقصد بهذه الألفاظ ظاهرها، وإنما يقصد به وصف الظاهرة بالنسبة إلى غيرها، وكذلك وصفه كلام العرب بالغلط لا يعني به الغلط لُغةً، إنما يريد به التوهُّم كما نصَّ على ذلك النحويون[٨٤].

الثاني: أن وصْفَ الظواهر اللغوية بمثل هذه الألفاظ واجبٌ شرعيٌّ؛ لأنه سيَنبنِي عليه فَهم نصوص الشرع، فهذا من جملة الاحتياط للشريعة والحفاظ عليها، فواجبٌ أن يُعرَّف به[٨٥].

الثالث: أنه لا يُتصوَّر من عامِّيٍّ أن ينتقص ممَّا ثبَت أنه قرآن بَلْهَ أن يكون عالمًا في مكانة سيبويه.

ومما سبَق لا يظهر ما أراد الدكتور تقريره من نظرية النحو القرآني، وأن القواعد تُقرَّر من القرآن أولًا، وتصحح إذا خالفت القرآن به. فقد بنى ما ذهب إليه في هذه المسألة على أمرين:

١-أن القرآن أقوى حجة من سائر كلام العرب، وأفصح منه.

٢-أن عدم القياس على ما جاء في القرآن وإن كان شاذًّا فيه إهدار لمكانة القرآن وهو مصدر التشريع الأول في الإسلام.

خاتمة:

انتهت البحث إلى جملة من النتائج؛ أهمها:

-اشتركت شخصيات البحث الثلاثة في أصل من الأصول التي بنوا عليها في قضية بحثنا، وهذا الأصل هو أن القرآن أقوى حجة من سائر كلام العرب، وأعلى مرتبة من جهة الفصاحة والبيان.

- اتفق الخضر حسين وعبد العال سالم مكرم في أصلين، وهما أن القرآن هو الأعلى فصاحة والأقوى بيانًا والأكثر وثوقًا به من غيره من كلام العرب، وأن في القياس على ما جاء فيه وإن كان شاذًا مصلحةً للغة، إذ في القياس عليه تكثيرٌ للأساليب الفصيحة التي تحتاج إليها اللغة في مواجهة التطور.

-انفرد الأنصاري بأصلٍ واحد، وهو أن عدم القياس على ما جاء في القرآن فيه إهدار لمكانته؛ فهو المصدر الرئيس للتشريع في الإسلام.

-كلُّ ما اعتمد عليه الخضر ومكرم والأنصاري في إجازة القياس على ما جاء من القرآن شاذًا فيه نظر ومناقشة، لا يقوى لِأن يُعتمَد عليه.

-لو حمَل النحويون كل الوارد ولو كان شاذًا، لمَا استقامت الصناعة، وكان الاحتياج لما قاموا به من بناء القواعد على المطرد من أجل حاجة علماء الشرع إلى هذا في فهم نصوص الشرعية من الكتاب والسُّنة. أعدل من تكلم في هذه المسألة وإن كان يُخالَف في بعض طرحه، هو الأستاذ محمد الخضر حسين.

-السبب في طعن مَن طعن في النحاة بسبب وصفهم بعض ما جاء في القرآن بالشذوذ، كان سببه عدم الإلمام بمقاصد الصناعة والأصول التي بُنيت عليها.

-القول بأن الحمل على ما جاء شاذًا في القرآن فيه الإكثار من الأساليب الفصيحة التي تحتاج إليها اللغة لمواجهة التطور، هو قول مقبول له وجاهته، لكن لم يكن يصح العمل به في بداءة بناء صناعة النحو، لكن الآن بعد استقرار القواعد ومعرفة القليل والكثير، فلا بأس أن يُعمَل به.

Abstract

Analogy method of what differs from Qur'an Readings M. al-Khader, A. Salem & al-Ansari Model

By Asmaa Mohammed Refaat Abdul Hakim Murad

This research is based on the statement of one of the thorny issues of grammar origins namely، the description of the words and compositions in the Qur'an as anomalies، oligopolys and non-measurements، and this issue was raised and talked about by contemporary scholars، but the presentation of these contemporaries was a phenomenon that was different to the question of grammarians and their origins that they built. rules on them. Those who have meditated on the heritage of the late and progressive grammarists find that their description of some of the compositions in the Qur'anic readings is common، and both the opticians and the Coficians in this.

However، this proposition was not acceptable to most contemporary scholars، which created a gap between the traditional proposition of this issue and the contemporary proposal for it، so I wanted in my research to identify the dimensions of this issue and its ruling assets between the traditional proposition and the contemporary proposition، through three contemporary thesis of this issue، These are the thesis of Professor Mohamed Al-Khader Hussein، dr. Abdul Aal Salem Makram's thesis and dr. Ahmed Makki Al Ansari's thesis.

I discussed these theses in the light of the grammarians' presentation، showing how each of them was put forward، the evidence on which they were built، and then discussing all of this in accordance with the rules and principles that the grammarians outlined through grammar books and through the rules and origins they spread in their books. Sub-statement of the contemporary denial of the presentation of grammarians، and the extent of its strength or weakness in the light of evidence and evidence. I divided the research into three investigations، and each topic into two demands، the first requirement in which I was exposed to the personal approach of the person in dealing with the issue of research and its view of it، and the second requirement، in which I dealt with an analysis to put it and discuss it.

Keywords: Analogy, Irregular, Qur'anic Readings, Khader, Makram, Makki.

الهوامش

(١) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، مقدمة من الباحث مسعود طواهرية، كلية اللغة والأدب العربي والفنون،جامعة باتنة، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٥-٢٠١٦م.

(٢) السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم ، بحثٌ لـ:م.م. زينب محمد صالح، مجلة ديالي، جامعة ديالي، العراق، العدد السابع والستون، ٢٠١٥م.

(٣) ينظر: السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، ص٦.

(٤)قراءة في كتاب (نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، بحث لـ: محمد حسن عواد، المجلة الأردنية، جامعة آل البيت، مج ٧، ع١، ٢٠١٦م.
(٥) ملاحظات على كتاب(أبو زكريا الفراء)، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، بحث للدكتورمهدي المخزومي،مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،مج ٤٧،ج٤، ١٩٧٢م.
(٦)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣،دار العلم للملايين ،بيروت ،١٩٨٤م، (باب الذال، فصل الشين) (٥٦٥/٢).
(٧) الصحاح (باب الراء، فصل النون) (٨٢٥/٢).
(٨) يُنظر: الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٩م، (٨٩/١، ٩٩).
(٩) الهوامل والشوامل، لأبي حيان التوحيدي ومسكويه، تحقيق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٣٢٤.
(١٠) يُنظر: الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٣ط، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (٤٠٢/٢)، (٣٦٦/٤)، والأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٥٦/١)، وعلل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٥١٩، وشرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، القاهرة، ط١ ،١٤١٠هـ -١٩٩٠م، (٤٠٩/٢)، (٤٢٠/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، (٦٨١/٢، ١٠٧٧)، (١٣٦٨/٣، ١٤٦٨، ١٦٤٤)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ٦ط، ١٩٨٥م، ص٢٣٩، ٢٤٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (١٩٦/١، ٢٣٤)، (٨٢/٢).
(١١) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م، ص١٥٦، ١٥٧.
(١٢) يُنظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، مصراتة، ليبيا، الدار الجماهيرية، ١٣٩٥هـ-١٩٨٦م، ط١، ص٢٢٥-٢٧٠.
(١٣) يُنظر: البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٨م، ص٣٠.
(١٤) هو محمد الخضر بن الحسين بن علي وُلد يوم ٢٦ رجب ١٢٩٣هـ-١٨٧٣م
ومن مؤلفاته: بلاغة القرآن، وتراجم الرجال، ودراسات في العربية وتاريخها
و توفي في (١٣ رجب ١٣٧٧ هـ-١٩٥٨م) و دفن بالقاهرة. يُنظر في ترجمته: الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م،(١١٣/٦، ١١٤)، وموسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، (١١/١ وبعدها).
(١٥)هو الدكتور عبد العال سالم مكرم، مصري الجنسية، تخرج في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٥٠م، و حصل منها على درجتي الماجستير و الدكتوراه ومن تحقيقاته الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، وهمع الهوامع، للسيوطي. توفي رحمه الله ورضي عنه في عام ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. يُنظر في ترجمته: من أعلام الثقافة العربية،معجم تراجم ، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، ص٤٥٦.
(١٦)هو الدكتور أحمد مكي الأنصاري، أستاذ الدراسات اللغوية والنحوية جامعة القاهرة، فرع السودان، ثم رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بها. له العديد من المؤلفات منها: الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، وسيبويه في الميزان، ونظرية النحو القرآني، ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج٣٤، ١٩٧٤م
(١٧) محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرازي، الإمام الأصولي النظّار المفسر المتكلم، شافعي المذهب، له كتب كثيرة نافعة، منها: مفاتيح الغيب في التفسير، والمحصول في أصول الفقه، وأساس التقديس في علم الكلام، وشرح المفصل للزمخشري، توفي سنة ٦٠٦هـ.يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،أحمد بن محمد بن خلكان،تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت،١٩٧١ م، (٢٤٨/٤)،طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي،تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، دار هجر، القاهرة، ١٤١٣هـ، (٨٠/٨).
(١٨)مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، ط٣،دار إحياء التراث العربي– بيروت، ١٤٢٠هـ ، (٤٠١/٩).

(١٩) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبي، الشهير بابن حزم الظاهري، كان ظاهري المذهب، كان ذا فنون ومواهب متعددة، فكان فقيهًا محدثًا أديبًا، له كتب نافعة، منها: المحلى في الفقه الظاهري، والإحكام في أصول الفقه، والفصل في الملل والنحل، توفي سنة ٤٥٦هـ. يُنظر: وفيات الأعيان (٣٢٥/٣)، وسير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، (١٨٤/١٨).

(٢٠) الفصل في الملل والأهواء والنحل ،علي بن أحمد بن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٠٧/٣، ١٠٨).

(٢١) وهي قراءة جامع البيان في القراءات السبع ،عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني ، ط١، جامعة الشارقة ،الإمارات ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م ، (١٠٦٥/٣)، الإقناع في القراءات السبع ، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري بن الباذش ، حقّقه وقدَّم له: الدكتور عبد المجيد قطامش، ط١ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٣هـ ، (٦٤٤/٢).

(٢٢) يُنظر: معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ،١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م ، (٣٥٧/١)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو الزمخشري ،ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي ،بيروت ،١٤٠٧هـ ، (٧٠/٢)، شرح الكافية ،محمد بن الحسن الرضي ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب،القاهرة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م ، (٣٣٠/٢).

(٢٣) يُنظر: دراسات في العربية وتاريخها، ضمن موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني، ط١، دار النوادر، سوريا،١٤٣١هـ-٢٠١٠م، (٦/ج١/٣٤-٣٧).

(٢٤) المقاصد الشافية (٤٥٦/٣، ٤٥٧).

(٢٥) دراسات في العربية وتاريخها (٦/ج١/٣٧).

(٢٦) يُنظر: إعجاز القرآن ،محمد بن الطيب الباقلاني ، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٥، دار المعارف، القاهرة ،١٩٩٧م ، ص٢٤.

(٢٧) يُنظر: الموافقات ، إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، ، دار ابن عفان، القاهرة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م ، (١٤٤/٤).

(٢٨) البيت من بحر الطويل، وهو له في: ديوان حسان بن ثابت ، حسان بن ثابت، تحقيق: الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م ، (٣٥/١)،و الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق:عبد السلام محمد هارون،ط٣،مكتبة الخانجي،القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، (٥٧٨/٣)، شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، (٢٢٤/٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي ، القاهرة،١٤١٨هـ- ١٩٩٧م ، (١٠٦/٨).

(٢٩) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، (د/ط) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(٣٠) يُنظر: الاقتراح، ص٦١، وخزانة الأدب (١٦/١).

(٣١) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف أبو حيان ، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ،دمشق، (١٦٦/١)،(١٤٥/٣)، والاقتراح، ص٦٢.

(٣٢) يُنظر: الكتاب (٤٠٢/٢)، (٣٦٦/٤)، و«المقاصد الشافية» (٥٥٩/٣).

(٣٣) يُنظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص٢٢٥-٢٧٠.

(٣٤) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بهاء الدين السبكي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت،٢٠٠٣م ، (٩٢/١).

(٣٥) الخصائص (٣٤/١).

(٣٦) يُنظر: الموافقات (١٤٤/٤).

(٣٧)أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم ،الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح ، الكويت،١٣٩٨ هـ-١٩٧٨م ، ص٥٥.

(٣٨) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص٥٦.

(٣٩) يُنظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص٥٧.
(٤٠) يُنظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص٥٨.
(٤١) يُنظر: الإنصاف، ص٢٠٥-٢٠٩.
(٤٢) راجعها في: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص٥٩-٦٣.
(٤٣) يُنظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص٩٤.
(٤٤) يُنظر: المحتسب (٣٦٦/٢).
(٤٥) يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص١٠٠.
(٤٦) الاقتراح، ص٤٠.
(٤٧) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص١٠٣.
(٤٨) يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص٣٢٩-٣٤٤.
(٤٩) يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص١٣٦.
(٥٠) يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص٣٠٦ وما بعدها.
(٥١) يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص٣٠٦ وما بعدها.
(٥٢) يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص٣٤٤-٣٤٧.
(٥٣)المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٨هـ- ١٩٩٨م ، (١٦٨/١)، من كلام ابن خالويه.
(٥٤) يُنظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة ، ط٤، دار القلم، دمشق،١٤١٤هـ- ١٩٩٣م ، ص ١٩٠.
(٥٥) التذييل والتكميل (٨٣/٩).
(٥٦)الأصول في النحو ، محمد بن سري ابن السراج ، ط١ ، مؤسسة الرسالة، بيروت ،(د/ت)، (٥٦/١) .
(٥٧) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف أبو حيان تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر،بيروت ،١٤٢٠ه ، (٥٠٠/٣).
(٥٨) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، (٣٥٧/١).
(٥٩) المقاصد الشافية، (٢٩٤/٥).
(٦٠) الاقتراح، ص١٥٦.
(٦١)الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، أحمد مكي الأنصاري (د/ط)، دار المعارف القاهرة، ١٣٩٣ه- ١٩٧٣م ، ص (د) من المقدمة.
(٦٢) البحر المحيط (٥٠٠/٣).
(٦٣) مفاتيح الغيب (٤٠١/٩).
(٦٤) يُنظر: الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص (و).
(٦٥) يُنظر: الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص (ط).
(٦٦)طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام الجمحي ، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة ، (٢٥/١).
(٦٧) يُنظر: الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص (و).
(٦٨) يُنظر: الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص (س).
(٦٩)الانتصاف فيما تضمنه الكشاف أحمد بن محمد ابن المنير ، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي ، ١٤٠٧هـ ، (٦٩/٢).
(٧٠)سيبويه في الميزان، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،١٩٧٤ه ، ج٣٤، ص١٠٤.
(٧١) سيبويه في الميزان، ص١٠٤، ١٠٥.
(٧٢) سيبويه في الميزان، ص١٠٦.
(٧٣) هي قراءة شاذة، يُنظر: المحتسب (٢٣٤/١).
(٧٤)نظرية النحو القرآني؛ نشأتها وتطورها وتكوينها، أحمد مكي الأنصاري مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، نوفمبر/صفر ، ١٩٨٥ ،الجزء ٥٧، ، ص٦٤.
(٧٥) يُنظر: نظرية النحو القرآني، ص٦٥-٦٨.
(٧٦) معاني القرآن، للفراء (١٤/١).
(٧٧) يُنظر: نظرية النحو القرآني، ص٧٢، ٧٣.

(٧٨) التذييل والتكميل (٨٣/٩).
(٧٩) يُنظر: البحر المحيط (٣٥٣/٥).
(٨٠) يُنظر: البحر المحيط (٦٥٧/٤).
(٨١) دراسات في العربية وتاريخها (٧٥/١/٦، ٧٦).
(٨٢) راجع نماذج منها في: موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ص١٣٨، ١٣٩.
(٨٣) يُنظر: الخصائص (١٢/٢).
(٨٤) يُنظر: مغني اللبيب، ص٦٢١، ٦٢٢.
(٨٥) يُنظر: المقاصد الشافية (٤٥٧/٣).

المصادر والمراجع

١. أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم ،الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح ، الكويت ،١٣٩٨ هـ-١٩٧٨م.
٢. أصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم ؛ دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي، أحمد فتحي البشير ط١، دار الذخائر،القاهرة ،١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
٣. الأصول في النحو، ابن السراج، مؤسسة الرسالة، بيروت ، (د/ت).
٤. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٥. الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، ط٢، دار البيروتي ، دمشق، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
٦. الإقناع في القراءات السبع،أحمد بن الباذش، تحقيق عبد المجيد قطامش،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ، ط١، المكتبة العصرية ،لبنان ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٨. البحث اللغوي عند العرب،أحمد مختارعمر،عالم الكتب،القاهرة، ط٨، ٢٠٠٨م.
٩. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف أبو حيان تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر،بيروت ،١٤٢٠ه.
١٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف أبو حيان ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم ،دمشق .
١١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
١٢. جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، ط١، الشارقة، الإمارات ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ،١٩٩٧م.
١٤. الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٩م .
١٥. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د/ت)
١٦. دراسات لغوية، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٧م.
١٧. الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، أحمد مكي الأنصاري (د/ط)، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣هـ .
١٨. ديوان حسان بن ثابت ، حسان بن ثابت ، تحقيق: الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.
١٩. سيبويه في الميزان، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،١٩٧٤ ه ، ج٣٤.

٢٠. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٢١. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، القاهرة، ط١ ،١٤١٠هـ -١٩٩٠م
٢٢. شرح الكافية ،محمد بن الحسن الرضي ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب،القاهرة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٢٣. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين ،بيروت ،١٩٨٤م.
٢٥. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة ، ط٤، دار القلم، دمشق،١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٢٦. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي ،تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، ، دار هجر، القاهرة ، ١٤١٣هـ.
٢٧. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام الجمحي ، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة.
٢٨. علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٩. الفوائد السنية في شرح الألفية، محمد بن عبد الدائم البرماوي، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، ط١، الجيزة، مكتبة التوعية ،الجيزة ،١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
٣٠. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سورية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣١. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم ، ط٢، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت ،١٩٧٨م.
٣٢. القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح ، ط١، مصراتة، الدار الجماهيرية، ليبيا،١٣٩٥هـ-١٩٨٦م.
٣٣. القياس في اللغة العربية، الدكتور محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٣٤. الكتاب ، عمرو بن عثمان سيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي،القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو الزمخشري ،ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي ،بيروت ،١٤٠٧هـ.
٣٦. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٣٧. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦.
٣٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، (د/ط) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
٣٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
٤٠. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٤١. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ،١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٤٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف ابن هشام، ، ط٦، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر،دمشق ، ١٩٨٥هـ.

٤٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٤. موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٤٥. الموافقات ، إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، ، دار ابن عفان، القاهرة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٤٦. نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٤٧. نظرية النحو القرآني؛ نشأتها وتطورها وتكوينها، أحمد مكي الأنصاري مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، نوفمبر/صفر ١٩٨٥م ، الجزء ٥٧.
٤٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٤٩. الهوامل والشوامل، لأبي حيان التوحيدي ومسكويه، تحقيق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٥٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت،١٩٧١ م.

الرسائل الجامعية :

- جهود محمد الخضر حسين اللغوية؛ دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، مقدمة من الباحث مسعود طواهرية، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٥-٢٠١٦م.

البحوث :

- السماع عند الدكتور عبد العال سالم مكرم، بحثٌ لـ:م.م. زينب محمد صالح، مجلة ديالي، جامعة ديالي، العراق، العدد السابع والستون، ٢٠١٥م.
- قراءة في كتاب (نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، بحث لـ: محمد حسن عواد، المجلة الأردنية، جامعة آل البيت، المجلد السابع، العدد الأول، ٢٠١٦م.
- ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء) تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري ،بحث للدكتور مهدي المخزومي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٧، ج٤، ١٩٧٢م.